

بنك الباذنجان (١)

اطلعت على وثيقة منسوبة إلى عشرة من رؤساء (الدكاكين) المسماة بالفرف التجارية بالمملكة، تتضمن ٢١ مقترحاً تقدموا بها إلى صاحب السمو الملكي الأمير «محمد بن سلمان بن عبدالعزيز» ولي العهد ووزير الدفاع، وعراب رؤية المملكة ٢٠٣٠، وبغض النظر عن حدوث اللقاء بسموه كما تقول مقدمة الوثيقة أم لا، إلا أن ما يهمني هو ما حملته وثيقتهم من مقترحات تؤكد للمواطن (الغلبان) مثلي أن من صاغها وأملاها وأقرها وتقدم بها لا يفكر إلا في مصلحته هو، و(ربعه) التجاري، ولا (يهفُّ) إلا على (قرصه) هو، وأنه يرى أنه هو المواطن الوحيد الذي ينبغي على الدولة مراعاة مصالحه، وأن مصالحه أعلى وأسمى من مصالح بقية السعوديين، وأنه لا يريد التخلي عن جزء ولو بسيط من أرباحه الخيالية التي اعتاد عليها، وأنه لا يريد أن تضطره الرؤية وإجراءاتها إلى استبدال سيارته الرولز رويس بالمرسيدس، أو استبدال الموظف (جونى) بالموظف عطية الله.

نعم، نضروا إلى سموه خفاً وثقالاً يحملون أحلامهم بزيادة الثراء ليحطموا أحلام المواطن بالكفاف، العاطل خصوصاً، وزعموا بأن القطاع الخاص مع الرؤية قلباً وقالباً، بينما اقتراحاتهم هي انقلاب على الرؤية، ونقض لها حجراً حجراً، ولم يطل بهم مقام الادعاء حتى أكدوا في السطر الثاني أن تنفيذ الرؤية يحتاج إلى صبر (يقصدون به التأجيل) وأن القطاع الخاص يواجه مجموعة من التحديات والمعوقات جراء بعض السياسات والإجراءات الحكومية، والمقصود هو إجراءات برنامج التوازن المالي، وبرنامج التحول الوطني ضمن الرؤية بطبيعة الحال، ثم أخذوا يتباكون على تحقيق ٣٧٪ من شركات السوق المالية خسائر دون

تحديد نوعية تلك الشركات ولا حجم الخسائر، والتي أكاد أجزم أنها شركات لا علاقة لها بالإنتاج، ويعززون تلك الخسائر إلى عاملين لم تبدأ الدولة في تطبيقهما أصلاً حتى تاريخه.

وهما: ارتفاع كلفة الطاقة والوقود، وارتفاع تكاليف العمالة الوافدة، وهم بهذا مدعون ويذكرونني بمن (يجهز العصابة ثم يصرخ قبل الفلقة).

وسأحاول فيما يلي التعليق على بعض المقترحات باختصار، حيث إنها تحمل بعض المقترحات الجيدة للأمانة، ولكنها ليست الهدف الرئيس من الوثيقة برمتها وإنما من باب ذر الرماد في العيون، ودس العسل في السم إن صحَّ قلب العبارة:

١- الفقرة (أولاً) الدعوة إلى تجزئة البنوك، وتخصيص بنك للإسكان، وبنك للباذنجان، وبنك يقرض الدولة، وبنك يقرض المواطن (الغبان)، وعدم مزاحمة الدولة (هكذا نصاً) للقطاع الخاص في الاقتراض، وطلب إعادة جدولة مديونياته، إنهم يقولون باختصار: السيولة سيولتنا، والدولة زاحمتنا، وجدولة لله يا محسنين لكي لا نتعرض للإفلاس التي هي مصير كل قطاع خاص هش طفيلي غير منتج، ووهمي ومتستر يرضى بالفتات وتذهب الهبة إلى الخارج.

٢- الفقرة (ثانياً) تجزئة المشاريع والمقاولات الكبرى إلى مشروعات متعددة لتتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من تنفيذ (هبر) جزء منها، وهذه الفقرة المضحكة المبكية في نفس الوقت، لم تأت بجديد، والدليل (مقاول الباطن) الذي ينفذ كل المشروع أو بعضه، وما سببه من تعثرات وفشل لـ (٧٠٪) من مشاريع الدولة، التي ترسو على المقاول الهامور الكبير بمليار وينفذها مقاول الباطن (الباكستاني) بمليون (ثم يشرذ) قبل إنهاؤها، إلا إذا كانوا يقصدون السماح لشركاتهم الصغيرة المهترئة وغير المؤهلة بالدخول في المناقصات واستلام المشاريع الكبرى فهذا أمر آخر، وكنت أتمنى أن يطالبوا عند هذه النقطة بالذات بإلغاء مقاولات الباطن على الأقل.

٣- الفقرة (خامساً) تذليل معوقات الاستثمار في التعليم الجامعي،

واستمرار المنح الداخلية لأبناء وبنات الوطن، (يا ربا، حنونين على أبناء وبنات الوطن) وهنا أقول: هل رأى أحد منكم معوقات؟! .. أم أن الدولة تدعم فعلياً التعليم العام والعالي الأهلي بمليارات كل سنة، أين هي المعوقات؟! إن أكبر معوق هو نظرتكم أساساً إلى التعليم على أنه دجاجة يجب أن تبيض ذهباً، وطمعكم وجشعكم الذي لا يقبل الرسوم الدراسية المعقولة والمقبولة، والمعوق الثاني بخلكم بالرواتب وعدم استقطاب الأساتذة المتميزين من السعوديين وغيرهم، واستقدام النطليحة والمتردية من الخارج، وتقديم الحد الأسوأ وليس الأدنى من المخرجات، وسلق التعليم حتى أعرض الناس عنكم، ثم لا تستحون أن تطالبوا الدولة بابتعاث أبنائها إلى جامعاتكم المسلوقة، وكم كنت أتمنى أن تقدموا بدلاً من هذا الاقتراح مبادرة بإعلان تخصيص مقاعد مجانية لآلاف الطلاب والطالبات كل عام في جامعات ومدارس (طب طب وليس) المملوكة لكم كإسهام منكم في خدمة الوطن ورد جميله.